مرسوم رقم ٤٢١٠

إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي الى فتح إعتماد إضافي بقيمة /٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة

إن رئيس الجمهورية،

بناءً على الدستور،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية و تعديلاته ولا سيما المادتين ١٢ و٢٧ منه،
بناءً على القانون رقم ٤٠ تاريخ ٢٠٢٦/٢/١٠ (قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦)،
بناءً على اقتراح وزيري الطاقة والمياه والمالية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠٢٦،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي إلى فتح إعتماد إضافي في الجزء الاول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب احتياطي الموازنة العامة بقيمة /٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فقط ثمانية الآف وتسعمائة وخمسون مليار ليرة لبنانية يُضاف إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٦ وذلك لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: نواف سلام

بعبدا في ٢٨ تشرين الاول ٢٠٢٦
الامضاء: جوزاف عون

وزير المالية
الامضاء : ياسين جابر

وزير الطاقة والمياه
الامضاء : جوزيف الصدي

صورة طبق الأصل
مدير عام رئاسة الجمهورية
أنطوان شقير

مرسوم رقم ٤٢١٠

إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي الى فتح إعتماد إضافي بقيمة /٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة

إن رئيس الجمهورية،

بناءً على الدستور،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية و تعديلاته ولا سيما المادتين ١٢ و٢٧ منه،
بناءً على القانون رقم ٤٠ تاريخ ٢٠٢٦/٢/١٠ (قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦)،
بناءً على اقتراح وزيري الطاقة والمياه والمالية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠٢٦،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي إلى فتح إعتماد إضافي في الجزء الاول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب احتياطي الموازنة العامة بقيمة /٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فقط ثمانية الآف وتسعمائة وخمسون مليار ليرة لبنانية يُضاف إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٦ وذلك لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: نواف سلام

بعبدا في ٢٨ تشرين الاول ٢٠٢٦
الامضاء: جوزاف عون

وزير المالية
الامضاء : ياسين جابر

وزير الطاقة والمياه
الامضاء : جوزيف الصدي

صورة طبق الأصل
مدير عام رئاسة الجمهورية
أنطوان شقير

مشروع قانون معجل

يرمي إلى فتح إعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب احتياطي الموازنة العامة بقيمة /٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل .ل. لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة

المادة الأولى :

أ- يفتح في الجزء الأول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب احتياطي الموازنة العامة إعتماد إضافي بقيمة / ٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل فقط ثمانية الآف وتسعمائة وخمسون مليارليرة لبنانية يضاف الى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٦ في سبيل سداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة، وذلك على التنسيب التالي :

الجزء١	الجزء الأول
الباب ٢٧	احتياطي الموازنة
الفصل ٢	احتياطي للنفقات الطارئة والاستثنائية
الوظيفة ١٩٠	تحويلات ذات طابع عام بين الادارات
البند ١٨	النفقات الطارئة والاستثنائية
الفقرة ١	احتياطي لنفقات طارئة
النبذة ١	احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة / ٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل .ل.

لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة.

فقط ثمانية الآف وتسعمائة وخمسون مليار ليرة لبنانية

ب- لا يجوز إستعمال الإعتماد المفتوح بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في الفقرة أ أعلاه.

ج- يخضع الإنفاق من المبلغ المخصص في هذا القانون للقواعد والأصول القانونية لاسيما تلك المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية .

د- تدون الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص بموجب هذا القانون في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٦.

ه- يُغطى الإعتماد المفتوح بموجب الفقرة أ من هذا القانون بزيادة تقدير الواردات العادية للعام ٢٠٢٦.

و- يجاز النقل من الاعتماد الملحوظ في باب الإحتياطي بناء على طلب الوزير المختص بقرار من وزير المالية بعد تاشير المراقب المركزي لعقد النفقات

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

لما كانت المستحقات الدورية للكهرباء والمتراكمة على مختلف الإدارات والمؤسسات العامة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان تتطلب معالجة وتغطية مالية لضمان استمرارية المرفق العام وتأمين التوازن المالي للمؤسسة؛

ولما كان مجلس الوزراء قد أصدر القرار رقم ٥ بتاريخ ٢٠٢٦/١٠/٢٢ والقاضي بالموافقة على مشروع قانون معجّل لفتح اعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ بمبلغ وقدره ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي (مائة مليون دولار أميركي) أو ما يعادله بالليرة اللبنانية (حوالي ٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية) لغرض سداد جزء من المستحقات المذكورة؛

ولما كان الأمر يقتضي التشريع عن طريق فتح هذا الاعتماد الإضافي بصيغة المعجّل حرصاً على الانتظام المالي والمصلحة العامة؛

تتقدم الحكومة بمشروع القانون المعجّل المرفق، متمنيةً على مجلس النواب الكريم مناقشته وإقراره .

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه

حول

مشروع القانون المعجّل الوارد بالمرسوم رقم ٤٢١٠ الرامي الى فتح إعتماد إضافي بقيمة/٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب إحتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الادارات والمؤسسات العامة.

عقدت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسةً لها عند الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الإثنين الواقع في ٢٠٢٦/١١/٩، برئاسة النائب سجيع عطية ومقرر اللجنة النائب محمد خواجة وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجنة.

كما حضر الجلسة :

- وزير المالية: ياسين جابر

- رئيس مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان: نسيب نصر.

- عضو مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان: سامر الحسنية.

- مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان: كمال حايك.

- مدير الشؤون المالية بالإنابة في مؤسسة كهرباء لبنان: جوزيف تابت.

- رئيسة جهاز الإدارات والمؤسسات العامة: ريتا شاهين.

بداية استهلت اللجنة جلستها اليوم بالإستماع الى آراء وملاحظات السادة النواب أعضاء اللجنة الذين أكدوا على أهمية المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٤٢١٠ ، مع تسجيل إعتراض عضو اللجنة النائب سليم عون.

ومن ثم استمعت الى شروحات وزير المالية والجهات المعنية واطلعت منهم على حيثيات مشروع القانون ،

بعد المناقشة والدرس والإطلاع على الأسباب الموجبة أقرّت اللجنة بأكثرية الأعضاء الحاضرين مشروع القانون الوارد بالمرسوم المذكور أعلاه كما ورد من الحكومة.

واللجنة إذ تحيل مشروع القانون كما أقرته إلى المجلس النيابي الكريم، لتأمل إقراره.

بيروت في ٢٠٢٦/١١/٩

رئيس اللجنة
النائب
سجيع عطيّة

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير لجنة المال والموازنة

حول

مشروع القانون المعجّل الوارد بالمرسوم رقم ٤٢١٠ الرامي إلى فتح إعتماد إضافي بقيمة/٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب إحتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العامة.

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ٢٠٢٦/١١/٩ برئاسة النائب ابراهيم كنعان، وحضور عدد من السادة النواب اعضاء اللجنة، وذلك لدرس مشروع القانون المعجّل الوارد بالمرسوم رقم ٤٢١٠ الرامي إلى فتح إعتماد إضافي بقيمة/٨,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ في باب إحتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ لسداد جزء من مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العامة.

تمثلت الحكومة ب:

- معالي وزير المالية، ياسين جابر

كما حضر الجلسة:

- رئيس مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان، نسيب نصر.
- مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان، كمال حايك.
- رئيسة جهاز جباية الإدارات الرسمية والمؤسسات في مؤسسة كهرباء لبنان، ريتا شاهين.
- مدير الشؤون المالية في مؤسسة كهرباء لبنان، جوزيف ثابت.

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة لمشروع القانون،

استمعت اللجنة الى رأي وزير المالية الذي عرض الصعوبات المالية التي تواجه المؤسسات العامة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، ولا سيما مادة الديزل، في ظل الاعتماد الواسع عليها لتأمين الكهرباء وتشغيل المرافق العامة، وأوضح أن المستحقات المتوجبة على المؤسسات العامة هي نتيجة تراكمات تعود إلى سنوات سابقة، وفي هذا الإطار، أشار وزير المالية الى أن مشروع القانون يهدف إلى تأمين الاعتمادات اللازمة بصورة طارئة، بما يضمن استمرارية تزويد مؤسسة كهرباء لبنان للمرافق العامة الأساسية بالكهرباء لتفادي تعطّل خدماتها في ظل محدودية الاعتمادات المتبقية في احتياطي الموازنة وعدم القدرة على تغطية نفقات تشغيل كل مؤسسة بصورة منفصلة.

ثم استمعت اللجنة إلى رأي مؤسسة كهرباء لبنان، حيث أوضح ممثلوها أن المؤسسة تواجه صعوبات مالية متزايدة نتيجة ارتفاع كلفة التشغيل ونقص السيولة وتراكم المستحقات غير المُسددة من الإدارات والمؤسسات العامة الممتدة من العام ٢٠٢٢، حيث أن قيمة فواتير الكهرباء غير المسددة تبلغ نحو (٢٤٨مليون دولار)، وأن مجموع المستحقات، بعد احتساب مبالغ الصيانة والإعفاءات، يصل إلى (٤٢١ مليوناً و٧٥ ألف دولار)، كما شددوا على أن أهمية استمرارية التغذية الكهربائية لأنها تنعكس مباشرة على انتظام عمل مختلف المرافق العامة.

ثم ناقش السادة النواب مشروع القانون، وأكدوا على أهمية إقراره، حيث جرى التأكيد على ضرورة التدقيق في إجمالي المبالغ المستحقة على المؤسسات العامة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان بهدف وضع خطة واضحة ومستدامة لمعالجة أوضاع قطاع الكهرباء، بدلاً من الاكتفاء بالحلول المؤقتة، وطلب السادة النواب توضيح الآلية المعتمدة في توزيع المبلغ والمدة الزمنية التي يغطيها.

وبعد البحث والمناقشة،

اقرت اللجنة مشروع القانون، بأكثرية الأعضاء الحاضرين، كما ورد، مع اعتراض النائب سليم عون.

واللجنة إذ تحيل مشروع القانون المذكور أعلاه كما أقرته، إلى المجلس النيابي الكريم لتأمل إقراره.

بيروت في:٢٠٢٦/١١/٩

رئيس اللجنة

النائب

ابراهيم كنعان